

تخطيط درس لليوم العالمي لحقوق الطفل واتفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الطفل – الصفوف الرابع، الخامس والسادس

الأهداف: التعرف على اتّفاقيّة حقوق الطفل، ما سبب وجودها، تضاربات وموازنات بين الحقوق.

مدّة تنفيذ التخطيط: 45 دقيقة

خلفيّة للمعلّم: تطوّر الاعتراف بحقوق الأطفال في العالم تدريجيّاً. ففي البداية تمّ التأكيد على الحقوق غير الفعّالة للأطفال، مثل: الحماية من الإيذاء والاستغلال، تطوير وحماية رفاهيّتهم، وتدرّجياً أضيفت حقوق مدنيّة وسياسيّة، مثل: حرّيّة التعبير، حرّيّة التفكير، الضمير والدين، الإجراء النزيه والحقّ في الانتظام. هذه الحقوق، لم يُعترف بها كحقوق للطفل. تطوّرت فكرة منح الحقوق الفعّالة للأطفال في أعقاب النظرة التي اعتبرت الطفل إنساناً كاملاً وليس ممتلكات للأهل، كما اعتادوا اعتباره في الماضي، وأنّه يجب منح قيمة لرغبات الأطفال في تصميم حياتهم. في تشرين الثاني 1989، تبنت الأمم المتّحدة "اتّفاقيّة حقوق الطفل" وفيها تلتزم الدول الموقّعة بتحقيق، حفظ وحماية حقوق الأطفال. لغرض هذه الوثيقة يتمّ تعريف الطفل على أنّه من لم يتجاوز سنّه 18 سنة، إلّا إذا تمّ تحديد سنّ البلوغ قبل ذلك وفق نصّ الأحكام (المادّة 1 في الميثاق) السارية في منطقة نفوذ الدولة (المادّة 2 من الاتّفاقيّة). وقّعت إسرائيل على الاتّفاقيّة في عام 1991 وصدّقت عليها في العام نفسه.

هذه الاتّفاقيّة هي الوثيقة الدوليّة الأكثر شمولاً وأهميّة في مجال حقوق الطفل حتّى الآن. تعترف الدول الموقّعة عليها بالحالة الحسّاسة والضعيفة للأطفال بسبب صغر سنّهم واعتمادهم الكبير على شخصيّات ذات صلاحيّات ونظم بيروقراطيّة في مختلف مجالات الحياة، مثل: الصّحة التعليم، والرفاه والقانون. بناءً على ذلك، تغطّي الاتّفاقيّة معظم جوانب الحياة والصلاحيّات التي تؤثر في حياة الأطفال، بدءاً

من مسؤوليّة أولياء الأمور وانتهاءً بالتعليم، الرفاه والقانون، لأنّ الأطفال لا يستطيعون حماية أنفسهم. بالإضافة إلى ذلك، تأخذ الاتفاقيّة بعين الاعتبار السهولة التي يمكن بها انتهاك حقوق الأطفال، رغم أنّ هذه الحقوق هي أبسط الحقوق. تنطبق الاتفاقيّة على كلّ طفل بغضّ النظر عن الدين، الجنس، العرق، العقيدة، الأصل، السنّ، الحالة الصحيّة، النفسيّة أو العقليّة.

الوضع القانوني في إسرائيل - على الرغم من أنّ إسرائيل وقّعت على اتفاقيّة حقوق الطفل في عام 1991، إلّا أنّه لم يتمّ ترسيخها في التشريعات الهامّة فيها، باستثناء قانون حقوق الطّلاب (2000). على الصعيد الدولي، تشكل الاتفاقيّة جزءًا من القانون الدوليّ العامّ، وبالتالي تلزم الدول التي صدّقت عليها على الامتثال لأحكامها، على النقيض من الوثائق التصريحيّة التي سبقها. إنّ تصديق إسرائيل على الاتفاقيّة لا يجعلها قانونًا إسرائيليًّا، على الرغم من أنّ التصديق يتطلّب من الدولة الامتثال لأحكام الاتفاقيّة وملاءمتها لقوانين وأحكام الدولة. بما أنّ الاتفاقيّة ليست قانونًا في إسرائيل، فلا يمكن تنفيذ أحكامها مباشرة في المحكمة. وسيكون التطبيق من هذا النوع ممكنًا شريطة أن تكون أحكام الاتفاقيّة راسخة في القانون الإسرائيليّ. وحتىّ حدوث ذلك، تشكّل الاتفاقيّة مصدرًا تفسيريًّا في أحكام المحاكم.

لقراءة المزيد: [استشارة وتشريع](#).

يؤكد تقرير صدر عن مركز البحوث والمعلومات التابع للكنيست (2010) بشأن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتنفيذ الاتفاقيّة الدوليّة لحقوق الطفل، على أوجه القصور العديدة في تنفيذ الاتفاقيّة في إسرائيل، ولا سيّما في مجالات الحماية من العنف والإيذاء والتمييز وحقوق القاصرين في الإجراءات القضائيّة.

قانون حقوق الطالب (2000) - تستند حقوق الطالب في إسرائيل إلى مصدرين معياريين: قانون حقوق الطالب الذي صدر في عام 2000، والاتفاقيّة الدوليّة لحقوق الطفل. تعترف الاتفاقيّة الدوليّة بحقّ التلاميذ في التعليم والصحة وحرية الفكر والضمير والمعتقدات، وحرية الانتظام والتجمّع، احترام الخصوصية، الراحة، الترفيه والفعاليّات الثقافيّة. في المقابل، فإنّ قانون حقوق الطالب يتناول بحقوق التلاميذ في إطار جهاز التربية والتعليم الإسرائيليّ ويناقش قدرًا من الحقوق هو أقلّ

من المذكورة في الاتفاقية، بما في ذلك الحق في التعليم، وعدم التمييز، والحق في الكرامة (في سياق فرض الانضباط)، وحرية الانتظام (مجلس الطلاب) والحق في الخصوصية (الكشف عن تفاصيل الطالب التي حصل عليها العامل في سلك التعليم في إطار تأدية واجبه). بالإضافة إلى ذلك، أُدرجت في قانون حقوق الطالب غير المنصوص عليها في الاتفاقية المذكورة: الحق في التقدم لامتحانات البجروت، الحق في عدم التعرض للعقاب بسبب فعل أو امتناع عن فعل من جانب أولياء الأمر والحق في الإجراء النزيه في إطار قرار فصل الطالب من المدرسة بشكل دائم. (من: [حقوق وواجبات الطالب](#)).

التضارب والموازنات بين الحقوق - في كثير من الحالات، هناك تضارب بين الحقوق ويجب حلّه، عادة عن طريق التوازنات. يمكن أن يحدث تضارب بين الحقوق بين شخص وآخر وبين شخص والمجتمع بأسره. وضعت اللجنة الفرعية للتربية والتعليم (التي ترأسها البروفسور أوريت إشييلوف)، التي تعمل في إطار لجنة حقوق الطفل، سلسلة من المبادئ من أجل تيسير التطبيق الناجح والمتوازن لحقوق الطلاب في المدرسة (تقرير وظيفي حول التربية والتعليم، 2013).
سنعرض بإيجاز ستة مبادئ رئيسية:

- تعريف حدود الحق: حقوق الإنسان، سواء أكان بالغاً أو طفلاً، ليست غير محدودة. وعادة ما يصبح الحق مقيّداً عندما ينتهك بشكل كبير حق شخص آخر، أو مصلحة هامة للدولة (وفي حالتنا المدرسة).
- الحفاظ على نمط الحياة الطبيعي في المؤسسة التعليمية: سيرورات التعليم، التدريس والتقييم هي محور الفعالية المؤسسة التعليمية. وعند تطبيق الحقوق، يجب أن نكون واعين للحاجة إلى السماح بتنفيذ هذه السيرورات.
- مبدأ المؤهلين في مرحلة التطور: تعتمد درجة الاستقلالية في تطبيق الحقوق الممنوحة للطفل على سنّه ومستوى نُضجه. ينبغي أن تكون الاستقلالية الممنوحة للطفل تدريجية، وللعامل في سلك التربية دور مركزي في توجيه الطالب ومرافقته في الاستفادة من حقوقه وفي تطوير قدرته على اتخاذ القرارات والعمل بشكل مستقلّ.

- خلق مناخ من الاحترام المتبادل في المؤسسة التعليميّة: الحقوق ليست حكرًا على الأطفال فقط، وفي جوهر موضوع الحقوق تقف قيمة كرامة الإنسان كونه إنسانًا، سواء أكان الطفل أم المعلم أم الوالد. يجب أن يكون التعامل مع التلاميذ، أولياء الأمور وطاقم المدرسة كأعضاء في مجتمع يحترم فيه كلّ شخص حقوق الآخر.
- دور الكبار في مرافقة الطفل: إن تناول حقوق الطالب لا يتعلّق بالطالب وحده. المرَبّي الذي يدرك حقوق تلاميذه، والذي يرغب في تنفيذها سوف يعمل بطرق معيّنة وسوف يقبل بقيود مختلفة. في الوقت نفسه، الاعتراف بالحقوق لا ينفي الاعتراف بالصلاحية المهنية للمربّي ولا يقوّض دوره. كما أنّ للوالدين مكانة ونصيبًا في جهاز التربية والتعليم. للبالغ، سواء أكان أحد الوالدين أو المرَبّي، دور مركزيّ في مرافقة الطفل في سيرورة يتعرّف فيها على حقوقه ويتعلّم كيفية تطبيقها. كما أنّه في كثير من الحالات، يطلب من الكبار أيضًا أن يحسموا في العضلات الناجمة عن تضارب بين حقوق الطفل المختلفة، أو اتّخاذ قرار بشأن الطفل بعد أن يستمع إلى رأيه ويأخذ بعين الاعتبار حقوقه.
- الحاجة إلى الدمج بين التعلّم والتطبيق: كثيرًا ما يتبين أنّه في المدرسة التي تحاول تطبيق الحقوق من دون أن يستند ذلك إلى تعلّم ذي معنى من قبل جانب المرَبّين والطلّاب على حدّ سواء، فإنّه سوف يساء تفسير الحقوق وسيشعر المرَبّون "بفقدان السيطرة". في المقابل أخرى، فإن الدراسة النظرية للحقوق، من دون تطبيقها في الحياة اليومية في المدرسة، تنقل رسالة إشكالية تتمثّل في أن "يقول غير ما يفكّر فيه"، ويعلم الطلاب درسًا في النفاق وليس في الحقوق. لذلك، هناك حاجة إلى مواجهة شجاعة، تتضمّن الجمع بين التعلّم وتطبيق الحقوق في المجتمع المدرسي¹.

¹ (يعيل ايلون، درس في حقوق الطفل، بنيم، هستدروت المعلمين في اسرائيل- الصندوق للتطور المهني. ابريل)



المبادئ الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل:

1. لكلّ طفل/ة الحقّ في التطوّر الجسديّ والعقليّ، الأمن، السلام، الصحّة، المساواة، الكرامة والحرّيّة.
 2. لكلّ طفل/ة الحقّ في الحياة الأسريّة، الحصول على الغذاء، المسكن اللائق، الحماية، الحبّ والتفاهم.
 3. لكلّ طفل/ة الحقّ في الهويّة، الحصول على اسم والجنسيّة.
 4. لكلّ طفل/ة الحقّ في التعليم، تحقيق الذات، تكافؤ الفرص واستنفاد قدراته ومواهبه.
 5. لكلّ طفل/ة الحقّ في الخصوصية والسريّة وحماية الممتلكات.
 6. لكلّ طفل/ة الحقّ في منع الاستغلال والإهمال والإذلال والقسوة.
 7. لكلّ طفل/ة الحقّ في المراعاة القضائيّة والحماية الخاصّة والحسّاسة من الجهاز القضائيّ.
 8. لكلّ طفل/ة الحقّ في الاندماج في المجتمع والمساواة من دون تمييز من أيّ نوع.
 9. لكلّ طفل/ة الحقّ في التعبير عن نفسه بالرأي، المشاعر والتجربة.
 10. لكلّ طفل الحقّ في الإنقاذ والعلاج في حالة المرض أو كارثة أو الطوارئ.
- ملاحظات للمعلم حول الفعاليّة: تقسيم الصفّ إلى مجموعات على مدار الفعاليّة (4-6 مجموعات).

القسم الأول:

11. اختيار إحدى الفعّاليتين (يجب الاختيار بين لعبة التداعيات أو اللعبة التركيبية).

12. استعمال الملحق 1: يجب طباعة الملحق 1 بنسخ حسب عدد المجموعات. هذا الملحق هو نقاط رئيسية في اتّفاقيّة حقوق الطفل، ولكن كجزء من الفعّالية، لم يذكر في الملحق أنّ الأمر يتناول مبادئ الاتّفاقيّة، لتمكين التلاميذ من تخمين ما الذي تتناوله هذه النقاط. تركيبية لكلّ مجموعة.

الخيار الأول – لعبة التداعيات (5 دقائق). يكوّن المعلم/ة، بالتعاون مع التلاميذ، "شمس تداعيات" لمصطلح "الحقوق" ويرسمها على اللوح. الهدف هو الحصول على معلومات من التلاميذ لمعرفة كيف ينظرون إلى مفهوم "الحقوق". ويمكن للمعلم/ة توجيه الصف إلى حقوق الإنسان وحقوق الطفل. في نهاية الفعّالية، يجب توزيع الملحق 1 على كلّ مجموعة، وينبغي السماح للتلاميذ بمحاولة تخمين ما تمثله النقاط الواردة في الملحق.

الخيار الثاني – لعبة تركيبية (5 دقائق). تتلقّى كل مجموعة لعبة تركيبية من المبادئ الرئيسيّة لاتّفاقيّة حقوق الطفل (الملحق 1 الذي قصّه المعلم مسبقًا)، على كلّ مجموعة أن تركّب اللعبة التركيبية معًا، وبعد الانتهاء من تركيبها السماح لكلّ مجموعة بتخمين ما تمثله النقاط في الملحق.

القسم الثاني (5 دقائق):

شرح المعلم لاتّفاقيّة حقوق الطفل، متى صيغت الاتّفاقيّة ومتى وُقّعت، من بادر إليها ومن وقّع عليها. السماح للتلاميذ بمناقشة الأسباب التي تجعل الأطفال بحاجة إلى اتّفاقيّة لحمايتهم. إذا لزم الأمر، يُختتم النقاش بشرح عن اعتراف الأمم المتّحدة بالوضع الضعيف للأطفال بسبب صغر سنهم والتعلّق الكبير للأطفال بشخصيات

ذات صلاحيّات وبالنظم البيروقراطية في مختلف مجالات الحياة، إضافة إلى سهولة انتهاك حقوق الأطفال.

القسم الثالث (10 دقائق):

تناقش كلّ مجموعة الحقوق في ما بينها وتختار 2-3 من الحقوق من مبادئ الاتفاقية، ثمّ تعرض أمام الصف كيف يطبّق الحقّ الذي اختاروه أو لا يطبّق في حياتهم.

القسم الرابع (20-25 دقيقة): استخدام الملحق 2.

مناقشة التضارب بين الحقوق. عرض 4 دراسات حالة (الملحق 2) أمام الصفّ، والتي تتضارب فيها الحقوق الواردة في الاتفاقية مع حقوق أخرى. بعد كلّ دراسة حالة، يجب طرح الأسئلة التالية:

1. ما هو حقّ الطفل الذي انتهك في دراسة الحالة؟ (توجيه التلاميذ للنظر في مبادئ الاتفاقية).
2. لماذا ينتهك حقّ الطفل، أو باسم أيّ حقّ يُنتهك حقّ الطفل؟ (يعرض المعلم/ة الحقّ أو التبرير المعاكس).
3. هل هناك حلول أخرى للتعامل مع التضارب؟

القسم الخامس (5 دقائق):

إجمال الموضوع من خلال طرح الأسئلة والنقاش مع تلاميذ الصفّ: لماذا وُضعت اتفاقية من أجل الأطفال؟ (من منطلق الاعتراف بمكانتهم الضعيفة والسهولة التي يمكن بها انتهاك حقوقهم الأساسية). من الذي يحافظ تطبيق على الاتفاقية؟ (الجهاز القضائيّ، الجهاز القانونيّ، الدولة، الأمم المتحدة، أجهزة الرفاه، جهاز التربية والتعليم، جهاز الصحّة والأسرة). لمن تُوجّه هذه بالاتفاقية؟ (لأيّ طفل، بغض النظر عن الدين، العرق، الجنس، المعتقدات، السنّ، الأصل أو الحالة الصحيّة، العقلية، النفسية أو أيّ سبب آخر).

الملحق 1:

1. لكلّ طفل/ة الحقّ في التطوّر الجسديّ والعقليّ، الأمن، السلام، الصحّة، المساواة، الكرامة والحرّيّة.
2. لكلّ طفل/ة الحقّ في الحياة الأسريّة، الحصول على الغذاء، المسكن اللائق، الحماية، الحبّ والتفاهم.
3. لكلّ طفل/ة الحقّ في الهويّة، الحصول على اسم والمواطنة.
4. لكلّ طفل/ة الحقّ في التعليم، تحقيق الذات، تكافؤ الفرص واستنفاد قدراته ومواهبه.
5. لكلّ طفل/ة الحقّ في الخصوصية والسريّة وحماية الممتلكات.
6. لكلّ طفل/ة الحقّ في منع الاستغلال والإهمال والإذلال والقسوة.
7. لكلّ طفل/ة الحقّ في المراعاة القضائيّة والحماية الخاصّة والحسّاسة من الجهاز القضائيّ.
8. لكلّ طفل/ة الحقّ في الاندماج في المجتمع والمساواة من دون تمييز من أيّ نوع.
9. لكلّ طفل/ة الحقّ في التعبير عن نفسه بالرأي، المشاعر والتجربة.
10. لكلّ طفل الحقّ في الإنقاذ والعلاج في حالة المرض أو كارثة أو الطوارئ.

الملحق 2: دراسات حالة للقسم الرابع من الفعاليّة.

دراسة الحالة 1: في أعقاب حوادث العنف التي وقع في مدرسة في وسط البلاد، قرّرت إدارة المدرسة تفتيش حقائب التلاميذ وتركيب كاميرات في جميع أنحاء المدرسة والصفوف، وتشغيلها باستمرار. رنا من الصفّ الخامس لا توافق على أن ينبشوا في حقيبتها ويصوروها كلّ الوقت.

للمعلّم/ة: الحقّ الذي يُنتهك - الحقّ في الخصوصية. وينتهك باسم الحقّ في الأمن.

دراسة الحالة 2: ينتمي والدا عدي البالغ من العمر 10 سنوات إلى مجموعة من أولياء الأمور الذين لا يرسلون أطفالهم إلى المدرسة، فقط إذا تسنّى لهم، يدرّسون أطفالهم في المنزل. عدي لا يذهب إلى المدرسة مثل بقية أصدقائه. بالإضافة إلى ذلك، والدا عدي يعملان ولا يمكنهما دائماً تعليمه في المنزل. يقول والدا عدي إنهما لا يريان أنّه من المناسب إرسال عدي إلى المدرسة لأنّهم يعتقدان بأنّ هذا هو حقهما ومعتقدهما.

للمعلّم/ة: من المهمّ التأكيد أنّ دراسة الحالة تتناول حالات يكون فيها الطفل في المنزل من دون إطار تعليميّ إطلاقاً، ومن دون تعليم منزليّ. الحقّ الذي يُنتهك - الحقّ في التعليم وتكافؤ الفرص واستنفاد القدرات والمواهب. يُنتهك هذا الحقّ باسم معتقدات الوالدين.

دراسة الحالة 3: مع إياد مفكّرة يكتب فيها كلّ مساءً. في الأسابيع القليلة الماضية، أصبح إياد حزيناً ولا يشارك والديه بما يمرّ به. والدا إياد قلق لأنّه يريد أن يكون سعيداً ومعافى. إنّّه لا يعرف ما الذي حدث لإياد ولماذا هو حزين، لذلك يقرأ يوميّات إياد لمعرفة ما إذا كان قد حدث أمر سيّئ، وربما يكون بمقدوره أن يساعده.

للمعلم/ة: الحقّ الذي انتهك - الحقّ في الخصوصية. ينتهك الحقّ باسم الأمن والحماية.

دراسة الحالة 4: تطلب المعلمة دينا من الصفّ الجلوس بهدوء والإصغاء خلال الدرس، ولكن هناك عدد من التلاميذ مع الكثير من الطاقة يريدون فقط اللعب، وهذا يمسّ بالسير الصحيح للدرس. دينا تقول لجميع الأطفال إن هناك قواعد في الصفّ ويجب التقيّد بها، وهي أنّه خلال الدرس يحظر التشويش عليها، لأن لعبتهم قد تشوّش على تعليم بقيّة تلاميذ الصفّ، بل إنّها تؤذي أحدهم أو أحد زملائهم.

للمعلم/ة: هذه المسألة هي أكثر صعوبة من سابقتها، لأنّها تتناول مواضيع الصلاحيّة، الشخص البالغ، شخصية الكبار والقواعد في الصفّ. الحقّ الذي انتهك - الحقّ في التعبير عن نفسه بالرأي، المشاعر والتجربة. ينتهك الحقّ بالاسم - صلاحيّات المعلم/ة وقواعد الفصل. تعتبر وزارة التربية والتعليم صلاحيّات المعلم والقواعد التي يتّبعها في الصفّ أداة هامة لإكساب الانضباط والتمكين للأطفال، ممّا سيؤدّي إلى تطوّر الطفل. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ القصد من الصلاحيّة والقواعد هو الحيلولة دون إلحاق الطفل الضرر بنفسه أو ببيئته.